السياسة المالية في العراق بين التجاهل ومتطلبات الإصلاح

أ.د. عدنان داود العذاري

جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث حسام الدين همام العصامي

المقدمة:

تعد السياسة المالية من اهم الادوات في التأثير على النشاط الاقتصادي في أي دولة ولقد بينت اثارها الاقتصادية من خلال التجارب العالمية ومن هذه الدول العراق اذ انه مر على عتبتين من النظم الاقتصادية فهو في البداية كان يتبع النظام الاشتراكي وكان التخطيط المركزي للدولة لكل مجريات النشاط الاقتصادي ومن ضمنها كيفية استخدام مؤشرات السياسة المالية، والنظام الثاني الذي مر به العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي كانت اولياته في النظام السابق اذ تم تحويل القطاع العام بجزء كبير منه الى الخصخصة، وبعد هذا العام دخل العراق في النظام الاقتصادي الرأسمالي ولكن ببنية تحتية مدمرة وتخلف في الهياكل الانتاجية ومديونية عالية وبطالة عالية ونسبة تضخم مرتفعة فقد واجه الاقتصاد العراقي هذه الاثار محاولا التخفيف من وطأتها الا ان الاقتصاد العراقي معروف عنه بالاقتصاد الريعي والذي يعتمد على جل ايراداته من النفط وبالتالي كان الاقتصاد العراقي متأثرا بشكل كبير بالسوق العالمية للنفط واسعاره وبالتالي عطلت استخدام السياسات المالية والنقدية في بداية الامر بسبب الاوضاع الداخلية للبلاد واثار الحروب التي دمرت القطاعات الاقتصادية، وكذلك انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم زاد من تدهور الاقتصاد وتعطيل النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة اذ ان دخول السلع الصناعية والزراعية بدون أي قيود ادت بشكل خاص الى تعطيل هاذين القطاعين

والذين يشكلان جزءا مهما من الناتج المحلي الاجمالي، اتخذت الدولة سياسات مالية وسياسات نقدية محاولة الى تنشيط الاقتصاد العراقي الا ان الفساد الاداري والمالي وعدم الشفافية ادى الى تفريغ وعدم قدرة مؤشرات السياسة المالية والتي بصدد دراستها بشكل مفصل على التأثير بشكل قوي على الاقتصاد العراقي ومن هذه المؤشرات الايرادات العامة بشقيها الايرادات الضريبية وغير الضريبية ومؤشر الانفاق العام بشقيه الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري ومؤشر الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي.

أهمية البحث:

تتمثل اهمية هذه الدراسة في ان للسياسة المالية دور كبير ومهم في الاقتصاد العراقي وعلى كافة المستويات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل السياسة المالية اداة رئيسة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال مؤشر الايرادات العامة.

مشكلة البحث:

ان دراسة أثر مؤشر الايرادات العامة على الاقتصاد العراقي وبصورة يمكن ان يبين مكامن العقد الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها مما يوضح الطرق التي يمكن استخدام تلك المؤشرات بصورة كفوءة.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من رؤيا مفادها (ان الإيرادات العامة لها تأثير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي)

أهداف البحث:

تحليل للواقع الاقتصادي فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات السياسة المالية وحركتهما عبر السلسلة الزمنية المدروسة.

أسلوب البحث:

حتى يتسنى لهذه الدراسة الوصول الى الاهداف المحددة التي تسعى الى تحقيقها فإنها اعتمدت على المنهج الوصفي والكمي.

هيكلية الدراسة:

في ضوء المشكلة التي يحاول البحث حلها وبهدف اثبات او دحض فرضية البحث عمد الباحث الى تقسيم البحث الى مبحثين بالإضافة الى الاستنتاجات والتوصيات، اذ ركز المبحث الاول على الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والايرادات العامة والمبحث الثاني اشتمل على تحليل ادوات السياسة المالية والناتج المحلي الاجمالي في العراق.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث:

اولاً: مفهوم السياسة المالية:

ان مصطلح السياسة المالية اشتق بالأصل من الكلمة الفرنسية [FISC] والتي تعني حافظة النقود او الخزانة، ويعني بالسياسة المالية هي المالية العامة وميزانية الدولة وقد عزز استخدام هذا المصطلح الاكاديمي بشكل واسع بعد ان تم نشر كتاب [السياسة المالية ودورات الاعمال] للبروفسور الفين هانسن [ALVIN HANSEN] وان مفهوم السياسة المالية هذا يعكس الحاجات والتطورات للمجتمع على مر التاريخ[١].ويراد بالسياسة المالية سياسة الدولة المالية وذلك بتحديد مصادر الايرادات العامة المختلفة وكذلك تحديد اهميتها النسبية وتحديد الطرق المناسبة لانفاق هذه الايرادات لتمويل الانفاق العام بحيث تكون الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة قابلة للتحقيق. وتعد الضرائب والرسوم المصدر الاساسي للإيرادات العامة للدولة في العديد من بلدان العالم. بينما يأخذ الانفاق العديد من الاشكال متمثلة في انفاق

الدولة على الرواتب واجور العاملين في القطاعات الحكومية ومؤسسات القطاع العام وما يتم انفاقه على المشاريع الانمائية ومنها المشاريع المتعلقة بالهياكل الاساسية مثل الموانئ والطرق والماء والكهرباء وكذلك المرافق العامة المختلفة، ويضاف الى ذلك ايضاً القروض الخارجية من الدول الصديقة والبنك الدولي على شكل قروض ومساعدات ومنح وهبات وديون[٢].

ثانياً: اهداف السياسة المالية:

تلعب السياسة المالية دوراً في البلاد تبعاً لنظام الحكم السائد فيها فمثلا في البلاد المتقدمة يكون الهدف منها تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد القومي واشاعة العدالة الاجتماعية بين الافراد وكذلك في توزيع الدخل والثروة، ومن الواضح ان السياسة المالية تهدف الى تحقيق هذه الاهداف الرئيسية وذلك ينعكس على مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي كما انها تعمل على تنظيم مجمل العلاقات الاقتصادية في المجتمع، وبما ان المجتمع هو مجتمع رأسمالي وعليه فأن القطاع الخاص يلعب دورا مهما من خلال ادواته المالية في رسم السياسة المالية العامة وتأثيره على توازن الاقتصاد القومي[٣].

ومن اهداف السياسة المالية ما يأتي:

١- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

ان للسياسة المالية دورا كبيرا تلعبه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبشكل خاص في ظروف الكساد او في ظروف الانتعاش من خلال تأثيرها على كل من مستوى التشغيل والاسعار وكذلك على مستوى الدخل القومي ونظراً لذلك فأن الحكومة تقوم بأتباع سياسة اقتصادية انكماشية عندما يصل الاقتصاد الى حالة التضخم تتمثل في تخفيض الانفاق الحكومي وخاصة الانفاق الاستهلاكي مع عدم الاعتراض لبنود الإنفاق ذات الصلة بزيادة الطاقة الانتاجية وما يتبع ذلك من خفض مستوى الطلب الكلي

وخفض عرض النقد ورفع قوى الشراء للنقود وتخفيض الاسعار او من خلال اتباع سياسة اقتصادية توسعية في اوقات الكساد عن طريق الزيادة في الانفاق العام او التخفيض في الضرائب او الاثنين معاً[٤].

٢- تحقيق النمو الاقتصادي:

ان تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال استخدام ادوات السياسة المالية متمثلة في زيادة الانفاق الحكومي او خفض الضرائب وان هذه العملية تؤدي الى زيادة الاستثمارات والتي يترتب عليها زيادة الدخل من خلال عمل "المضاعف" ويؤدي ذلك الى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تحفيز زيادة الناتج القومي بمجمله. وبإيضاح اكثر ان السياسة المالية تقوم بتعبئة الموارد المالية من اجل توفير التمويل اللازم لاستثماراتها الاقتصادية والاجتماعية وان تؤدي الدور الفعال في النشاط الاقتصادي عن طريق تقديم الحوافز والضمانات المالية للمجهودات الخاصة من خلال تحسين حوافز العمل والاستثمار والادخار خاصة وان اغلبية الدول بأمس الحاجة الى اعمار اقتصادياتها والرغبة في تحقيق النمو في الطاقة الانتاجية والاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المتوافرة نسبياً وكذلك تحفيز امكانات الانتاج والنهوض بها للأمام[٥].

٣- تحقيق مستوى التوظيف الكامل:

ان تحقيق مستوى التوظيف الكامل يعني تحقيق مستوى التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية المتوافرة في المجتمع وان الاهتمام بتحقيق هذا الغرض كان ولايزال هدف الحكومة في مختلف البلدان وبدأ ذلك بشكل واضح بعد ازمة الكساد العظيم التي حدثت في ثلاثينات القرن الماضي واصبح دور السياسة المالية مهماً في الحد من مشكلة البطالة وذلك من خلال تخفيض الضرائب او زيادة الانفاق الحكومي او الاثنين معاً من اجل

المحاولة لرفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي يترتب عليه رفع مستوى الطلب على العمالة والذي يؤدي بدوره الى زيادة الدخل القومي الحقيقي[٦].

٤- التخصيص الامثل للموارد وتوزيع الدخل:

تخصص الموارد في حال كون هذه الموارد نادرة او محدودة مقارنة برغبات البشر التي تكون غير محدودة في الغالب، وان مورد معين يمكن أن يكون له العديد من الاستخدامات البديلة. لذا يجب التوازن في تخصيص هذه الموارد مع الرغبات المتزايدة في المجتمع[٧]. وفي حال لم تقم المجتمعات بمواجهة هذه التحديات المتمثلة بندرة مواردها والتقصير عن تلبية حاجاتها فمن المحتمل ان تأتي فترة تتدهور فيها المقدرة الانتاجية للبعض من هذه الموارد ومن المحتمل ان يتوقف البعض الاخر في العطاء. ذلك انه لا يوجد مهرب امام هذه البلدان غير انها تستثمر جهودها بأقصى طاقتها في سبيل البحث عن مصادر جديدة للموارد يمكن ان تساهم في رفع المستوى المعاشي او المحافظة على الموارد الموجودة على اقل تقدير بل يتوجب عليها في المقام الاول ان تستخدم ما لديها من موارد بأحسن الطرق الاقتصادية واكفأها أي بمعنى اخر ان وصولها الى مستوى التخصيص الامثل للموارد التابعة لها يعني ذلك تخصيص الموارد[٨].

اما بالنسبة لتوزيع الدخل فأنه يعد من الاهداف المهمة التي تسعى السياسة المالية الى تحقيقها بل ان يتفوق عليها من حيث الاهمية، ذلك انه يحاول الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الافراد ويساعد على التقريب فيما بين الطبقات الاجتماعية وتوفير الفرص الكفوءة للمواطنين وتطبيق العدالة الاجتماعية. وان لهذا التوزيع اهمية كبيرة في تحديد الطبقات المسيطرة على الاقتصاد القومي في البلدان الرأسمالية، اذ ان النشاط الاقتصادي في تلك البلدان ينحصر وبشكل شبه تام بأيدي المنظمين للمشاريع الخاصة الكبيرة الذين

استطاعوا بواسطة دخولهم المرتفعة ان يدخروا جزاً كبيراً منها واستثمار هذه المدخرات الكبيرة في الجوانب الانتاجية المختلفة[٩].

ثالثاً: محددات السياسة المالية:

في سبيل رسم سياسة مالية ناجحة وكفوءة لابد من دراسة بعض المحددات المؤثرة في السياسة المالية، ومن هذه المحددات:

٣- درجة الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري:

ان العلاقة بين الادارة الضريبية ودافعي الضرائب هي علاقة حاسمة في حسن سير الادارة الضريبية او نوعيتها فضلاً عن تحسين وجمع الضرائب التي تحتاجها الدولة لأداء وظائفها وتقديم خدماتها، ويجب الحفاظ على مصداقية الضرائب امام دافعيها لأجل تحقيق الاهداف المرجوة من جمعها. إن خدمات دافعي الضرائب الجيدة والحملات الاعلانية المصممة جيداً والموجهة هي عناصر اساسية في تشجيع دافعي الضرائب على الالتزام طوعاً بالتشريع الضريبي ويكون لديهم ما يسمى بالوعي الضريبي. وفي العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اتخذت تدابير بسيطة نسبياً مثل تقديم تسهيلات ضريبية لمكلفي الضرائب والغاء رسوم تلقي المدفوعات الضريبية من المصارف[١٠].ويتضح ان الغرض الرئيسي من خدمات دافعي الضرائب هو اعلام الجمهور بواجباتهم ومسؤولياتهم بموجب القوانين الضريبية بطريقة يسهل فهمها حتى من دافعي الضرائب الاقل تعليماً.

٢- مدى تقدم المؤسسات العامة (الحكومية) وكفاءتها[١١]:

تتولى هذه المؤسسات مهمة النفقات العامة التابعة لها والمخصصة عند اعداد الموازنة، اذ إن مستوى الادارة وكفاءتها له دور مهم في الحصول على النفقات العامة والاستفادة منها لأجل تحقيق الاهداف المرسومة من

واضعي السياسة المالية وبما يتلائم مع مستويات الكفاءة للمؤسسات العامة. وتجدر الاشارة الى ان السياسة الملائمة للمؤسسات ذات الكفاءة العالية في مجال التنظيم والرقابة والتخطيط تكون مختلفة عن السياسة الملائمة للمؤسسات ذات الكفاءة الاقل في مجال التنظيم والرقابة والتخطيط.

٣- وجود جهاز مصرفي فعال:

يتمثل الجهاز المصرفي بالبنك المركزي وكذلك البنوك المتخصصة والبنوك التجارية، ومن الواضح ان دور البنوك التجارية يتمثل في القيام بعمليات خلق نقود الودائع والذي يكون له تأثير على عرض النقد وكذلك تؤثر البنوك التجارية على الاستثمار بواسطة سعر الفائدة ومنح الائتمان.

٤- وجود سوق مالي ونقدي:

ان وجود هذين السوقين (السوق المالية والنقدية) وخاصة الكفوءة منها يساعد على تسهيل العمليات المالية بتكاليف اقل ومجهود اقل مما يؤدي الى زيادة رغبة افراد المجتمع من مشاركة الاستثمارات في هذين النوعين من الاسواق. وتجدر الاشارة الى ان وجود هذين السوقين بشكل متطور ومنظم يؤدي الى وضع السياسات المالية والنقدية الملائمة من واضعي السياسات الاقتصادية.

رابعاً: ادوات السياسة المالية

١- الايرادات العامة:

تعد الايرادات العامة من المؤشرات المهمة للسياسة المالية وذات تأثير على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتغطية النفقات العامة وتوجيه الاستثمارات وغيرها. وتقسم الايرادات العامة الى قسمين رئيسيين: هما الايرادات الداخلية (المحلية) والايرادات الخارجية ولهما تأثيرات مهمة جدا في السياسة

المالية، فالإيرادات الخارجية تتعلق بالمساعدات والهبات من المنظمات الدولية والدول والاشخاص اما الايرادات الداخلية والتي هي موضع بحثنا فيمكن ان نقسمها الى ما يأتي:

- الضرائب:

ان الدولة تسعى الى اشباع الحاجات العامة بالدرجة الاساس، وتتميز هذه الحاجات بعدم امكانية خضوعها لمبدأ الاستبعاد ويجب تمويلها بواسطة وسائل تتناسق مع طبيعتها، أي تكون العلاقة بين المساهمة فيها والانتفاع منها غير مترابطة من حيث الدرجة ويستوجب ايضاً توفر عنصر الاجبار فيها وذلك لأنه لو تركت الى الافراد بشكل اختياري في دفعها فأنه لم يساهم احد في دفعها الى الدولة. وان الضرائب كانت ذا صفة الزامية تقوم بتحديدها الدولة وتُلزم على الافراد والشركات وغيرها بدفعها دون النظر الى المنافع التي يحصل عليها لأجل تحقيق اهداف المجتمع، وان المصدر الافضل لتمويل هذه الحاجات هو الضرائب.

تعرف الضرائب على انها "الثمن الذي يدفع للدولة من اجل مجتمع متحضر"[١٢]. وتؤدي الضرائب التي تفرضها الحكومة الى تخفيض الدخل الشخصي والذي يؤدي بدوره الى تقليل الاستهلاك وكذلك الانفاق الاستهلاكي، ومن جهة ثانية فأن الحكومة ستوجه الايرادات الضريبية الى الجزء الثاني من الانفاق الكلي والذي يعرف بالإنفاق الاستثماري او توجه هذه النفقات في سبيل خدمة المجتمع. وعند قيام الحكومة بخفض الضرائب دعماً للزيادة في الانفاق الاستهلاكي فهذ يعني الدولة تستطيع التحكم في الانفاق الاستهلاكي للأفراد من خلال الضرائب عن طريق التحكم بارتفاع وانخفاض مقدار الضريبة عليهم وبما يتناسب مع الوضع الاقتصادي القائم في البلاد[١٣].

- ايرادات املاك الدولة:

ان هنالك اهمية خاصة لإيرادات الدولة المستحصلة من الاملاك والمشاريع الاقتصادية التابعة لها من بين بقية المصادر الإيرادية العامة. وان املاك الدولة تشمل الاموال العقارية وكذلك الاموال المنقولة التي تملكها الدولة سواء اكانت ملكية عامة والتي يطلق عليها بالدومين العام او ملكية خاصة والتي يطلق عليها بالدومين الخاص.

الدومين العام: يمثل هذا الدومين مجموع الاموال المعدّة للاستخدام العام وتكون مملوكة للحكومة والهيئات التابعة لها ملكية عامة مثل الطرق والجسور والانفاق وغيرها، وان هذا الدومين لا يدر ايراداً للدولة لان خدماته تقدم للأفراد بشكل مباشر وبدون أي مقابل. ورغم ذلك فأن اموال هذا الدومين تتزايد عندما تتجه الدولة الى توسيع خدماتها للمجتمع بشكل مجاني.

اما الدومين الخاص: فيعد هذا الدومين مجموع الاموال المملوكة للدولة بصورة ملكية خاصة وتقوم باستغلالها بشكل منظم لكي تحصل على الايراد منها، وان اموال هذا الدومين تطبق عليها احكام القانون الخاص وعلى العكس من الدومين العام الذي تطبق عليه احكام القانون العام[١٤].وان الدومين الخاص هو الوحيد الذي ينتج ايراداً لأنه معد للاستغلال الاقتصادي اضافة الى انه الوحيد الذي يكون له نصيب بدخل الدولة من الاملاك التابعة لها باعتباره مصدر مهم للإيرادات العامة. وتزايد الاهتمام بهذا الدومين في الآونة الاخيرة من علماء المالية لأنها نتيجة حتمية لتعاظم دور الحكومة في الجوانب الاقتصادية ولاجتماعية، اضافة الى انشائها عدة مشاريع صناعية وتجارية ضمن ذلك وهي بحكم الايرادات العامة الغير ضريبية.

- الرســـوم:

يعد الرسم من المصادر ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للإيرادات العامة من بعد الدومين بشكل عام وتمتاز على باقي الايرادات بأنها تدخل الخزينة العامة للدولة بشكل دوري ومنتظم لاستخدامها في تمويل وتحقيق الخدمات العامة.

– التمــويل بالعــجز (الاصدار النقدي):

ان الدولة تلجأ الى الاصدار النقدي لتمويل انفاقها العام ويتم ذلك من خلال اصدار عملات ذات قيمة معدنية تقل عن القيمة الاسمية لها وان الفارق بين كل من القيمة المعدنية والقيمة الاسمية يستخدم من الدولة لتمويل انفاقها العام وكمصدر من المصادر المالية للحكومة، وان عملية التمويل بالعجز (الاصدار النقدي) تلجأ لها الدولة بما يتناسب مع الاوضاع الاقتصادية القائمة[١٥].

المبحث الثاني: تحليل تطور ادوات السياسة المالية في العراق:

مؤشر الايرادات العامة:

تمثل الايرادات العامة اهمية السياسة المالية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتمثل هذه الايرادات المصدر الرئيسي للدولة والتي تؤهلها للقيام بأعمالها وتسيير مرافقها العامة. وان التطور التاريخي للإيرادات العامة ومراحل تطورها قد يبين سلوك هذه الايرادات العامة كمؤشر من السياسة المالية طوال المدة المدروسة من خلال قيمها التاريخية وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية. وتم تنظيم بياناتها كما في الجدول الاتي:

جدول ١ تطور الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٠–٢٠١٦

(القيمة: مليار دينار، معدل النمو: %)

السنة	الايرادات العامة	Gr	الناتج المحلي الاجمالي	Gr	الايرادات العامة/الناتج المحلي الاجمالي%
1990	8.491	--	24.399	--	34.8
1991	4.228	-50.20	23.185	-٤,٩٧	18.2
1992	5.047	19.37	59.609	١٥٧,٠٩	8.4
1993	8.997	78.26	145.221	١٤٣,٦٢	6.2
1994	25.659	185.19	715.377	٣٩٢,٦١	3.6
1995	106.986	316.95	2285.863	٢١٩,٥٣	4.7
1996	178.013	66.38	2620.966	١٤,٦٥	6.8
1997	410.537	130.62	14827.367	٤٦٥,٧٢	2.7
1998	520.430	26.76	16912.387	١٤,٠٦	3.0

2.0	١٠٢,٦٥	34273.928	38.16	719.065	1999
2.2	٤٧,٣٠	50486.076	57.57	1133.034	2000
3.0	-١٧,٥٧	41611.411	13.78	1289.246	2001
4.5	-١,٤١	41022.927	43.85	1854.585	2002
7.2	-٢٧,٨٧	29585.789	15.73	2146.346	2003
62.0	٧٩,٩٣	53235.359	1436.97	32988.850	2004
55.0	٣٨,١٢	73533.599	22.57	40435.740	2005
51.3	٢٩,٩٩	95587.955	21.31	49055.544	2006
49.3	١٦,٦٠	111455.813	12.04	54964.849	2007
51.7	٣٩,٩٤	155982.258	46.71	80641.040	2008
42.2	-١٦,١٤	130805.610	-31.50	55243.526	2009

2010	70178.223	27.03	162064.566	٢٣,٨٩	43.3
2011	103989.088	48.17	217327.107	٣٤,٠٩	47.8
2012	119817.223	15.22	251666.999	١٥,٨٠	47.6
2013	113840.075	-4.98	273587.529	٨,٧١	41.6
2014	105386.600	-٧,٤٣	258900.633	-٥,٣٦	٣٤,٨
2015	66470.250	-٣٦,٩٣	207876.200	-١٩,٧١	34.6
2016	54409.270	-١٨,١٤	196536.400	-٥,٤٦	27.7
Grc	٤١,٩٩		٤٣,٣		

المصدر:

- وزارة المالية العراقية – دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية لسنوات مختلفة
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة
- تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو السنوي وفق الصيغة الاتية: $Gr = \left(\frac{p_t}{p_o}\right) - ١ * ١٠٠$

- تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو المركب وفق الصيغة الاتية: $Grc = \left(\frac{p_t}{p_o}\right)^{\frac{1}{n}} - 1 * 100$

نلحظ من البيانات الواردة في الجدول اعلاه ان الايرادات العامة عام ١٩٩١ هي اقل مما كانت عليه عام ١٩٩٠ اذ كانت الايرادات العامة قد بلغت نحو ٨,٤٩١ مليار دينار في العام الاول بينما بلغت نحو ٤,٢٢٨ مليار دينار في العام الثاني وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو -٥٠,٢٠% وانخفض الناتج المحلي الاجمالي بشكل طفيف من نحو ٢٤,٣٩٩ مليار دينار الى ٢٣,١٨٥ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو -٤,٩٧% كذلك انخفضت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣٤,٨٪ الى 18.2% ويعود ذلك التراجع في الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي الى حرب الخليج الثانية، اذ ادت الى تدمير ما تبقى من البنية التحتية للاقتصاد العراقي بعد حرب طاحنة امتدت لمدة ثمان سنوات مع ايران وما خلفته من العقوبات التي فرضت على العراق والتي منعتهُ من تصدير النفط حتى عام ١٩٩٦ بالإضافة الى تردي الاوضاع السياسية والأمنية التي جعلت من الصعب استحصال بعض الايرادات في تلك المدة.

واستمرت الايرادات بالتذبذب حتى عام ١٩٩٦ عندما اصدر مجلس الامن قراراً يسمح بموجبه للعراق بتصدير النفط الخام العراقي وفق ما عُرِف ببرنامج (النفط مقابل الغذاء) اذ كان للإيرادات العامة نمواً مضطرداً في هذه المدة إذ بلغت نحو 178.013 مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٦٦,٣٨%، وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي هو الاخر بشكل لافت للنظر مسجلاً ما قيمته نحو ٢٦٢٠,٩٦٦ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي قدره ١٤,٦٥% معبراً عن الاستفادة من مذكرة التفاهم واستثمارها بالشكل الذي يؤدي الى انعاش الوضع الاقتصادي القائم آنذاك، في حين كانت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت نحو ٦,٨٪ لنفس المدة.

وفي عام ١٩٩٧ واصلت الايرادات العامة ارتفاعها بشكل كبير وبزيادة بلغت نحو ٢٣٢,٥٢٤ مليار دينار أي بزيادة مضاعفة تقريباً للإيرادات العامة المسجلة في العام السابق لتبلغ ما قيمته نحو 410.537 مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٣٠,٦٢% كذلك استمر الناتج المحلي الاجمالي في هذه المدة بالزيادة ليبلغ نحو ١٤٨٢٧,٣٦٧ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي كبير بلغ نحو ٤٦٥,٧٢% هذا وكانت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت نحو ٢,٧%. وقد بلغ الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة تطوراً ملموساً في دورة حياته مقارنة بالنصف الاول من عقد التسعينات ويعود ذلك الى ارتفاع حصيلة صادرات النفط العراقي في هذه المدة لتبلغ ما يقارب نحو ٦,٢٩٥ ترليون دينار بعد ان بلغت نحو ٣٨,٣٧٦ مليار دينار عام ١٩٩٠ نتيجة قرار مجلس الامن (النفط مقابل الغذاء) [٢٢].

هذا واستمرت الايرادات العامة بالتصاعد بشكل تدريجي لتبلغ نحو ١٨٥٤,٥٨٥ مليار دينار في عام ٢٠٠٢ وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو ٣٨,٨٣% للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٢ وتراجعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بشكل طفيف لتبلغ نحو ٤١٠٢٢,٩٢٧ مليار دينار في هذا العام وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ١,٤١-% بعد ان كان الناتج المحلي قد بلغ نحو ٤١٦١١,٤١١ مليار دينار في العام السابق. وقد بلغت نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في هذه المدة نحو ٤,٥٪. اما ما جرى بعد عام ٢٠٠٣ فقد تمثل في زيادة الايرادات العامة في هذه المدة بشكل ملحوظ لتبلغ نحو ٢١٤٦,٣٤٦ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٥,٧٣% نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية في هذه المدة، وكانت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت نحو ٧,٢%. اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد انخفض في هذه المدة الى ٢٩٥٨٥,٧٨٩ مليار دينار بعد ان كان ٤١٠٢٢,٩٢٧ مليار دينار في عام ٢٠٠٢ ذلك بسبب الغزو الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وما نتج عنه من تدمير البنى التحتية

للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي وتوقفها عن العمل بالإضافة الى توقف تصدير النفط العراقي للخارج لمدة معينة، مما انعكس سلباً على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي العراقي في هذه المدة والذي ترتب عليه سلبية معدل النمو السنوي الذي بلغ نحو ٢٧,٨٧-% عن العام السابق.

واستمرت الزيادة في الإيرادات العامة بشكل ملحوظ للأعوام المتتالية الا انها شهدت تذبذبا في عام ٢٠٠٧، وكانت الايرادات قد سجلت اعلى نسبة لها في عام ٢٠٠٨ اذ بلغت نحو ٨٠٦٤١,٠٤٠ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٤٦,٧١%، وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً ملحوظاً هو الاخير اذ بلغ نحو ١٥٥٩٨٢,٢٥٨ مليار دينار في نفس العام وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٣٩,٩٤%، اما نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت نحو ٥١,٧٪.

وفي عام ٢٠٠٩ سجلت الايرادات العامة انخفاضاً ملحوظاً اذ بلغت نحو ٥٥٢٤٣,٥٢٦ مليار دينار اي تراجعت الايرادات في هذه المدة بنسبة ٣١,٥٠-% عما هو عليه في عام ٢٠٠٨ والتي تعتبر في نظر بعض الاقتصاديين بأنه عام الايرادات الوفيرة. وتراجع الناتج المحلي الاجمالي في هذه المدة ليبلغ ١٣٠٨٠٥,٦١٠ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ١٦,١٤-%، وان نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي قد انخفضت ايضا بنحو ٤٢,٢% عن العام السابق والذي بلغ ٥١,٧٪. ويعزى ذلك الى حدوث الازمة المالية العالمية وما ترتب عليها من انخفاض أسعار النفط العالمية في تلك المدة، وبما ان الايراد النفطي هو السهم الاكبر في الايرادات العامة لذلك تراجعت تلك الايرادات بشكل ملحوظ.

اما في عام ٢٠١٠ فقد عادت الايرادات العامة الى الارتفاع مرة اخرى، اذ بلغت نحو ٧٠١٧٨,٢٢٣ مليار دينار محققة زيادة قدرها ٢٧,٠٣٪ عن العام السابق كذلك سجل الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام نحو ١٦٢٠٦٤,٥٦٦ مليار دينار محققاً زيادة قدرها ٢٣,٨٩% عن العام السابق، وقد سجلت الايرادات

العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في هذه المدة زيادة قدرها ٤٣,٣٪ عن العام السابق. هذا وسجلت الاعوام التالية لها ٢٠١١-٢٠١٢ استمرار الزيادة في هذه الايرادات العامة والتحسن في وضع الناتج المحلي الاجمالي نتيجة تحسن الوضعي الأمني وتحقيق الاستقرار فضلاً عن جذب بعض الشركات للاستثمارية للاستثمار داخل البلد.

وشهدت الايرادات العامة خلال عام ٢٠١٣ انخفاضاً ملحوظاً سجل نحو ١١٣٨٤٠,٠٧٥ مليار دينار أي تراجع نحو ٤,٩٨-% عن العام السابق وكانت نسبة الايرادات الى الناتج المحلي قد بلغت نحو ٤١,٦% محققة تراجعاً بمقدار ٦,٠% عن سابقها ويعود ذلك الانخفاض في الايرادات العامة الى انخفاض الايرادات النفطية التي تحتل المركز الاول في المساهمة في الايرادات العامة التي تبلغ نسبة مساهمتها نحو ٩٥%[٢٣] اضافة الى انخفاض الايرادات الاخرى، وكان الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع بنحو ٨,٧١% عن العام السابق ليبلغ ٢٧٣٥٨٧,٥٢٩ مليار دينار.

استمرت الايرادات العامة بالانخفاض في الاعوام اللاحقة لعام ٢٠١٣ اذ بلغت الايرادات العامة عام ٢٠١٤ تراجعا بنحو ٨٤٥٣,٤٧٥ مليار دينار أي بنسبة ٧,٤٣-% لتبلغ ١٠٥٣٨٦,٦٠٠ مليار دينار مقارنة بالعام السابق، فيما شكلت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بنحو ٣٤,٨% وكان الناتج المحلي الاجمالي قد سجل انخفاضا هو الاخر بنسبة ٥,٣٦-% ليبلغ ٢٥٨٩٠٠,٦٣٣ مليار دينار أي انخفض بمقدار ١٤٦٨٦,٨٩٦ مليار دينار عن العام السابق، ويعود هذا الى الانخفاض في الايرادات العامة نتيجة الحرب الاخيرة مع الارهاب وتدمير بعض الحقول النفطية وخروجها عن العمل بالإضافة الى هبوط أسعار النفط العالمية وبما ان الايراد النفطي يعد المورد الريعي الاول لموازنة الدولة وكما بينا ذلك سلفا لذلك نرى ان الايرادات العامة قد تأثرت في تلك الاحداث.

وقد شهد عام ٢٠١٦ تواصل انخفاض الايرادات العامة اذ تراجعت بمقدار ١٢٠٦٠,٩٨٠ ترليون دينار أي بنسبة ١٨,١٤-% لتبلغ نحو ٥٤٤٠٩,٢٧٠ مليار دينار مقارنة بعام ٢٠١٥ التي بلغت نحو ٦٦٤٧٠,٢٥٠ مليار دينار، وكانت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي قد بلغت نحو ٢٧,٧%، اما الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد انخفاضا قدره ١١٣٣٩,٨٠٠ ترليون دينار عن العام السابق أي بنسبة ٥,٤٦-% ليبلغ نحو ١٩٦٥٣٦,٤٠٠ مليار دينار مقارنة بالعام السابق والذي بلغ نحو ٢٠٧٨٧٦,٢ مليار دينار، ويعزى هذا التراجع في الايرادات العامة الى انخفاض الايرادات من النفط التي تعد العنصر الاساس في تمويل الموازنة اذ وصلت نسبة مساهمتها الى ٨٥% في الموازنة العامة بعد ان كانت ٩٥% للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣[٢٤] بالإضافة الى هبوط الايرادات الاخرى خلال هذه المدة.

ويتضح من ذلك ان الاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق كان مرهونا بأسباب عدة منها الحروب المتتالية التي دمرت بنية الاقتصاد العراقي وتخلف الهياكل الإنتاجية والعقوبات الاقتصادية العالمية وعدم استقرار أسعار النفط العالمية والايرادات النفطية التي واجهت تقلبات كبيرة وصعبة متفاوتة خلال مدة الدراسة، ويعزى هذا الى كون العراق بلداً ريعياً يعتمد على مصدر وحيد للدخل هو النفط وهذه المشكلة كان العراق ولازال يعاني منها بسبب عدم سعي الدولة الى تطوير هيكل الاقتصاد العراقي وعدم الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الاخرى مما يجعلها وفي أي وقت عرضة الى التفاوت بين الهبوط والارتفاع كون هذا المصدر يتأثر والى درجة كبيرة بالمؤثرات الخارجية، ويمكن القول ان العراق اليوم بل منذ زمن طويل يمثل ما يطلق عليه المرض الهولندي. ولكي يتضح للقارئ سلوك الايرادات العامة ونسبتها للناتج المحلي الاجمالي طوال المدة المدروسة مثّل الباحث الجدول السابق بيانياً كما يأتي:

شكل (١) منحنيات الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي للعراق
للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦

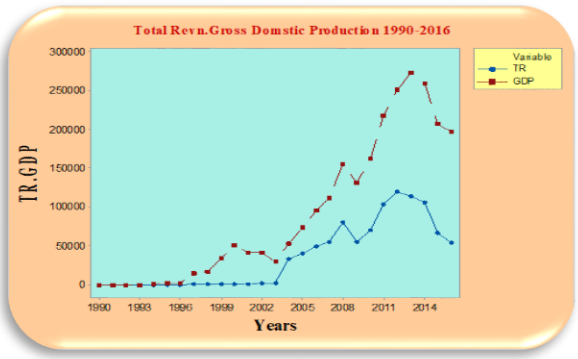

المصدر: من بيانات جدول ١ وباستخدام برنامج Minitab 17

يتبين من الشكل اعلاه ان منحنى الايرادات العامة سلك سلوكاً رتيباً خلال اعوام الحصار والعقوبات الاقتصادية الى عام ٢٠٠٣ بينما الناتج المحلي الاجمالي سلك نفس السلوك الرتيب الى حد عام ١٩٩٦، اذ تطور الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الى الاتفاق الاممي ما بين العراق والامم المتحدة فيما يخص مذكرة النفط مقابل الغذاء التي ادت الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الى اقصى ما يمكن في عام ٢٠٠٠، وربما يتساءل البعض عن رتابة منحنى الايرادات العامة وارتفاع منحنى الناتج المحلي الاجمالي ويمكن ان نقول ان المسألة برمتها تعود الى أن الايرادات النفطية قد قبضت عليها الامم المتحدة ووجهت سبل الصرف نحو السلع الغذائية والسلع الضرورية للحياة مما يبين الفروقات ما بين المنحيين آنذاك. وبعد عام ٢٠٠٣ وتحول العراق الى نظام اقتصاد السوق وحاجته للإيرادات ارخى كل ثقله الاقتصادي في

الانتاج النفطي مما شكلت الايرادات النفطية تقريباً جلّ الناتج المحلي الاجمالي وبدأ يتصاعد بشكل كبير نتيجة الى ارتفاع أسعار النفط العالمية الى عام ٢٠١٢، اذ بدأت الاسعار العالمية للنفط بالانخفاض مما ادى الى انخفاض الايرادات النفطية بشكل خاص والايرادات العامة بشكل عام وكذلك الناتج المحلي الاجمالي، وبدأت هذه الحقيقية واضحة وبشكل جلي سلوك منحني الناتج المحلي الاجمالي والإيرادات العامة بنفس الاتجاه والتذبذب. ومثل الباحث ايضاً منحنيات معدلات النمو السنوي لكل من الإيرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي في الشكل البياني الاتي:

شكل ٢ منحنيات معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي والايرادات العامة للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦

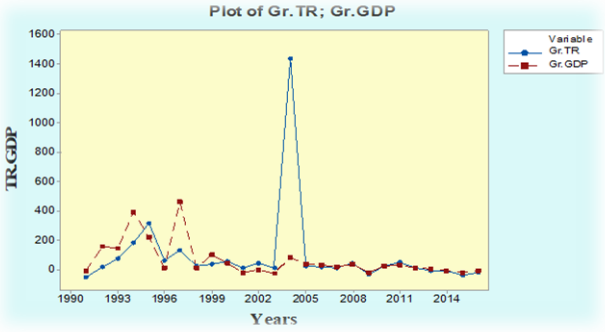

المصدر: من بيانات جدول ١ وباستخدام برنامج Minitab17

يتبين من المنحنيات ما تحدثنا حوله سلفاً من رتابة منحنى الناتج المحلي الاجمالي والايرادات العامة، كذلك سلكت منحنيات معدلات النمو السنوي لها نفس الرتابة الا ان من الملاحظ ارتفاع منحنى معدل

النمو السنوي للإيرادات العامة في عام ٢٠٠٣ بشكل لافت للنظر بسبب انفتاح العراق وازدياد الضرائب المباشرة وغيرة المباشرة مما شكلت هذه الايرادات جلّ الايرادات العامة.

الاتجاه العام للإيرادات والناتج المحلي الإجمالي:

لغرض الوقوف على سلوك الايرادات العامة وتفصيلاتها الضريبية وغير الضريبية عبر الزمن وطوال المدة المدروسة ارتأى الباحث بتقدير معادلات الاتجاه العام لكل منها وقد اخذت شكل معادلة الاتجاه العام الصيغة الرياضية الاتية:

$$LnY_i = \beta_0 + \beta_1 t_i + U_i \qquad (i = 1, 2, 3 \ldots\ldots n)$$

Y_i : اللوغاريتم الطبيعي للمتغير التابع

T : يمثل متغير الزمن (المدة المدروسة ١٩٩٠-٢٠١٦)

β_0, β_1 : معالم (معلمة الثابت ومعلمة الزمن)

وقدرت معادلات الاتجاه العام للمؤشرات الاقتصادية المدروسة وكما يأتي:

١- تقدير معادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الاجمالي

قدرت معادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الاجمالي ونظمت نتائجها في الجدول الاتي:

جدول ٣ تقدير معادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الاجمالي

Number of sample: 27

Dependent variable : GDP

Independent variable: T

Equation type : Invers Ln

Constant	-655.4

t	$(-9.69)^{1\%}$
Time	0.3321
t	$(9.84)^{1\%}$
R^2	79.5%
r	89.4%
$F_{(2.27)}$	$(96.76)^{1\%}$

$$t_{0.01} = 2.485$$
$$F_{(2.27)0.01} = 7.77$$

المصدر: من بيانات جدول ١ وباستخدام البرنامج الاحصائي Minitab17

يتبين من التقدير السابق ان معلمة الزمن T معنوية على مستوى ١% وتفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٨٠% والباقي ٢٠% يعود الى عوامل اخرى لم تدخل النموذج. وان تأثير الزمن له دور في تطور الناتج المحلي الاجمالي ويمثل تأثيره الايجابي ويمكن ان نتبين قدرة التغيرات الزمنية الحاصلة على سلوك الناتج المحلي الاجمالي من خلال الشكل البياني الاتي:

شكل ٥ منحنى سلوك الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن

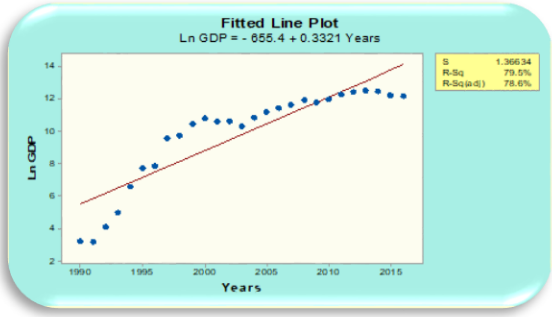

المصدر: من بيانات جدول ١ وباستخدام برنامج Minitab17

يلاحظ من الشكل البياني اعلاه ان النقاط المزدوجة كانت قريبة من خط الانحدار الا انها ابتعدت عنه في بعض الاحيان وهذا يوضح ان للمدة الزمنية المدروسة اثراً كبيراً على الناتج المحلي الاجمالي.

٢- تقدير معادلة الاتجاه العام للإيرادات العامة

قدرت معادلة الاتجاه العام للإيرادات العامة ونظمت نتائجها في الجدول الاتي:

جدول ٤ تقدير معادلة الاتجاه العام للإيرادات العامة

Number of sample: 27

Dependent variable : TR

Independent variable: T

Equation type : Invers Ln

Constant	−847.8
t	$(-14.74)^{1\%}$
Time	0.4272
t	$(14.88)^{1\%}$
R^2	89.8%
r	94.8%
$F_{(2.27)}$	$(221.27)^{1\%}$

$$t_{0.01} = 2.485$$

$$F_{(2.27)0.01} = 7.77$$

المصدر: من بيانات جدول ١ وباستخدام البرنامج الاحصائي Minitab17

تبين من التقدير اعلاه ان معلمة الزمن T معنوية وتفسر التغيرات الحاصلة في الايرادات العامة بنسبة ٩٠% والباقي ١٠% ترجع الى عوامل اخرى، ويمكن ان نلاحظ قدرة التغيرات الزمنية الحاصلة وسلوك الايرادات عن طريق الشكل البياني الاتي:

شكل ٦ منحنى سلوك الايرادات العامة عبر الزمن

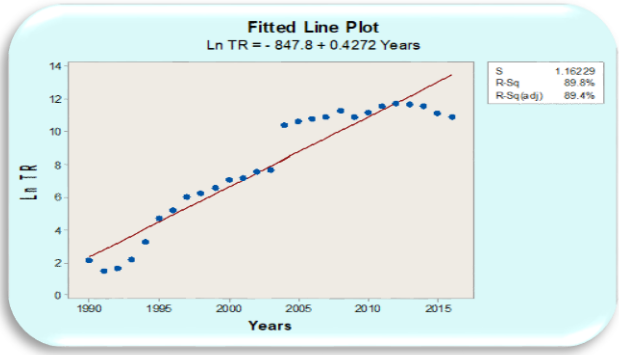

المصدر: من بيانات جدول ١ وباستخدام برنامج Minitab17

يتبين من الشكل البياني اعلاه ان جميع النقاط المزدوجة ما بين التحويل اللوغاريتمي الطبيعي لمتغير الايرادات العامة والزمن قريبة جدا من خط الانحدار المقدر، وهذا يعني ان المدة الزمنية المدروسة كان لها تأثير كبير على الايرادات العامة وتغيراتها كما بينا سلفا.

الاستنتاجات:

١- ان الوضع الاقتصادي في البلد لا يشهد تطورا ملموسا بشكل كبير في مختلف المجالات ولعل السبب الاول في ذلك هو الفساد المالي والاداري الذي كان ولايزال ينخر في الاقتصاد العراقي خاصة وان العراق احتل أسفل سلم الترتيب في النزاهة والشفافية وبحسب احصاءات منظمة الشفافية الدولية.

٢- ان الموازنة العراقية يتم اعداها بالطرق التقليدية والتي اثبتت عدم كفاءتها، اذ لم يشهد الاقتصادي العراقي أي تطورا ينعكس على العمل بهذه الطريقة. اضافة الى انها لا تتضمن بنود تطوير المنشأة الصناعية المتوقفة عن العمل او حتى تحويل هذه المنشأة الصناعية الى القطاع الخاص وخاصة تلك المشاريع التي تشكل عبء على الميزانية العامة للدولة.

٣- عدم الالتزام بتوقيت اقرار الموازنة العامة وهذا ما يفقد الثقة من الجمهور بالدولة، اذ انها لم تلتزم بهذه التوقيتات ما عدا عام ٢٠١٦ والذي اظهر عجزا كبيرا في الموازنة مما ينعكس سلبا عليها كون ان ذلك لا يتضمن تحقيق المكاسب الخاصة على حساب الشعب.

٤- تم تقدير مؤشر الايرادات العامة والانفاق العام والدين العام لمعرفة ايهما أكثر تأثيرا على الناتج المحلي الاجمالي، وتبين من التقدير ان متغير الايرادات العامة هو المتغير الاهم والاقوى في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي ويأتي من بعده المتغيرات الاخرى.

التوصيات:

١- الانتقال بالأسلوب التقليدي للموازنة العامة للدولة والذي يعتمد اسلوب البنود الى اساليب اخرى أكثر كفاءة مثل الموازنة الصفرية او موازنة برامج الأداء لأجل تحقيق الاهداف المهمة للسياسة المالية في الرقابة والتقييم والحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري باتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة.

٢- الالتزام بالأوقات المحددة الاعداد الموازنات العامة وفق قوانين وتشريعات واضحة.

٣- القيام بأعداد موازنة استثمارية تكون منفصلة عن الموازنة الاعتيادية لأجل النهوض بالواقع الاستثماري ودفع عجلة التقدم والتنمية اضافة الى الاشراف والرقابة الحكومية على المشاريع وفرض القوانين الصارمة حتى يتم التنفيذ ضمن المدة المحددة والاسعار المعقولة وعدم التهاون مع المتهاونين في ذلك.

٤- يعد الاقتصاد العراقي اقتصادي ريعي يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل، لذا لابد للحكومة ان تعمل وبشكل صحيح لتنويع القطاعات الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة وتهيئة البنية الاستثمارية لجذب الاستثمار الاجنبي ودعم القطاع الخاص والاهتمام بالجانب السياحي.

٥- التنسيق وضبط العلاقة بين كل من الانفاق العام والايرادات العامة وفق ما يعرف بعقلنة السياسة المالية حتى يتم الاستفادة من الفائض والحد من العجز قدر المستطاع ولأجل ذلك يجب اعداد الموازنة وفق ما يتطلبه الوضع القائم في البلاد وبما يتناسب مع الموارد المالية المتاحة.

٦- السعي الجاد للحد من البطالة الاجبارية المتفشية في البلاد من خلال تطوير جانب القطاع الخاص كون ان مؤسسات الدولة غير قادرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من العاطلين.

٧- العمل على ردع الفساد والمفسدين من خلال سن القوانين وفرض العقوبات بشكل جدي وليس مجرد قانون يكتب على ورق وغير قابل للتنفيذ لأجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بشكل حقيقي.

المراجع:

١. رجاء خضير الربيعي- دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي- دار آمنة للنشر والتوزيع- الاردن- ٢٠١٣.

٢. محمد طاقة واخرون– اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)– دار اثراء للنشر والتوزيع– الاردن– ٢٠٠٩– ص: ٣٦٤.

٣. هشام محمد صفوت العمري– اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية– الجزء الثاني– ط ٢– مطبعة التعليم العالي– بغداد– ١٩٨٨.

٤. رجاء خضير الربيعي– مصدر سابق– ص: ٦٩.

٥. رجاء الربيعي– مصدر سابق– ص: ٧٠.

٦. محمد فوزي ابو العود– مقدمة في الاقتصاد الكلي– الدار الجامعية– الاسكندرية– ٢٠٠٤.

٧. The Editor of Encyclopedia Britannica, Allocation of resources, Economics, Encyclopedia Britannica, About the site www.britannica.com.

٨. محمد آدم، ماهية الموارد الاقتصادية وانواعها، مجلة النبأ، العراق، العدد ٥٠، ٢٠٠٠.

٩. عبد المنعم فوزي– المالية العامة والسياسة المالية– توزيع منشأة المعارف– الاسكندرية– ١٩٦٥.

١٠. Mr. David Adom, Resource Mobilization for Economic Development: The Role of Tax Administration, Expert Group Meeting on Strategies for Improving Resource Mobilization in Developing Countries and Countries with Economies in Transition Montreal, Ghana, 2000.

١١. محمد طاقة واخرون– مصدر سابق– ص: ٣٧٧.

١٢. بول آ. ساموبلسون واخرون– الاقتصاد– ترجمة هشام عبد الله– الاهلية للنشر والتوزيع– الاردن– ٢٠٠١.

١٣.حالوب كاظم معله– الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة– دار امل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع– دمشق– ٢٠١٧.

١٤.مجدي شهاب– اصول الاقتصاد العام والمالية العامة– دار الجامعة الجديدة– الازاريطة (مصر)– ٢٠٠٤.

١٥.آدم مهدي احمد– مفاهيم المالية العامة– الشركة العالمية للطباعة والنشر– الخرطوم– ٢٠٠١.

١٦.ازهار حسن علي، تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد ١٠٠، ٢٠١٧، ص: ٤٤٣.

١٧.كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، السياسة المالية في العراق بين الاستدامة المالية ومتطلبات الاقتصاد، مؤسسة نور للنشر، برلين، ٢٠١٧، ص: ٨٥.

١٨.المصدر السابق نفسه، ص:٨٥.

١٩.حميد فرج الاعظمي، استراتيجية مواجهة الحصار الاقتصادي، النموذج العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد ٣، بغداد، ١٩٩٩، ص ص: ٨٤–٨٥.

٢٠.المصدر السابق نفسه.

٢١.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠، بغداد، ٢٠١١، ص: ٥٩–٦٠.

٢٢.كامل علاوي كاظم وآخرون، السياسة المالية في العراق بين التسييس ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي، مؤتمر جامعة كربلاء، ٢٠١٦، ص:١٣.

٢٣. حيدر ربح نجم، "السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٣)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ١٨، ٢٠١٥، ص: ٧.

٢٤. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١١، ص: ٤٣.